اليمن يحافظ على وضعه في تقرير بيئة أداء الأعمال 2011م

كتب/عبدالله الخولاني

كشف تقرير دولي أن اليمن حافظ على وضعه في تقرير بيئة أداء الأعمال ٢٠١١م (Doing Business) حيث جاءت في المرتبة (١٠٥) في الترتيب العام لمؤشر تبسيط وتسهيل أداء الأعمال من بين ١٨٣ دولة تضمنها تقرير ٢٠١١م(doing Business) والذي يتناول طبيعة وأوضاع القوانين واللوائح التنظيمية المنظمة لممارسة أنشطة القطاع الخاص ومشاريعه في هذه الدول خلال الفترة يوليو ٢٠٠٩- مايو ٢٠١١م، مقارنة بالمرتبة ١٠٤ في عام ٢٠٠٩ (والتي تغطي الفترة يوليو ٢٠٠٨- يونيو ٢٠١١م).

وبحسب التقرير الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية فقد جاءت اليمن في المرتبة التاسعة من بين (٢٠) دولة عربية تضمنها التقرير، حيث تقدمت على اليمن كل من السعودية، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، تونس، سلطنة عمان، قطر، الكويت، مصر ثم اليمن.

موضحا أن عدد أيام التسجيل التجاري انخفضت من ٦٣يوما إلى ٥-١٣يوما كما تراجعت عدد الإجراءات من ١٣إجراء إلى ستة إجراءات، كما تم إلغاء متطلب رأس المال من قانون الشركات التجارية كمطلب أساسي للشركات ذات المسئولية المحدودة حيث كان القانون يشترط شهادة بنكية بـ٣ثلاثة ملايين ريال.

وأضاف أن تمكن اليمن من المحافظة على ترتيبها (تقريباً) في هذا التقرير امر جيد نسبياً مقارنة مع الوضع العام لكافة الدول العربية المشمولة في هذا التقرير.

وعلى مستوى مكونات المؤشرات الرئيسية أكد التقرير أن اليمن احتلت مراتب جيدة نسبياً في أربعة مؤشرات رئيسية ، حيث حصلت على المرتبة (٣٤) في مؤشر تنفيذ العقود، والمرتبة (٥٠) في مؤشر التعامل مع تراخيص البناء للاستثمار، والمرتبة (٥٣) في مؤشر تسجيل الملكية، والمرتبة (٥٧) في مؤشر بدء الأعمال والأنشطة، كما احتلت موقع متوسط نسبياً في مؤشر واحد وهو مؤشر تصفية الأعمال والأنشطة (٩٠) بالإضافة إلى المرتبة (١٥٢) في مؤشر الحصول على الائتمان، والمرتبة (١٤٦) في مؤشر دفع الضرائب،وكذا المرتبة (١٣٢) في مؤشر حماية المستثمرين، بالإضافة إلى المرتبة (١٢٣) في مؤشر التجارة عبر الحدود.

وأرجع مستشار وزارة الصناعة والتجارة مسئول ملف بيئة الأعمال الدكتور طه الفسيل عدم حدوث تحسن وضع اليمن في بعض المؤشرات إلى تغير منهجية التقرير الحالي DB٢٠١١ عن تقرير العام الماضي DB٢٠١٠، بما في ذلك خفض عدد المؤشرات الرئيسية من ٩ مؤشرات بدلاً من ١٠ مؤشرات في تقرير العام الماضي حيث يتم حالياً تنقيح وتطوير منهجية قياس مكونات مؤشر توظيف العاملين والإصلاحات العديدة التي قامت بها الدول الأخرى.

مؤكدا أن الفترة الزمنية لتضمين الإصلاحات في تقرير DB٢٠١١ انتهت في ٣٠ مايو ٢٠١٠م، في حين أن معظم الإصلاحات الهامة التي قامت بها بلادنا قد تمت بعد هذا التاريخ مثل تعديل قانون التوثيق، إقرار تعديل قانون ضرائب الدخل الجديد وفي الوقت نفسه لم يتم الأخذ في الاعتبار الإصلاحات الأخرى التي تم اتخاذها خلال الفترة المحددة يوليو ٢٠٠٩- مايو ٢٠١٠ من قبل معدي تقرير DB٢٠١١ مثل صدور القانون رقم (٢٤) لسنه ٢٠٠٩ والذي بموجبه تم تعديل المادة ٢٤٥ من قانون الشركات التجارية بما يسمح للمراقب العام للشركات بالوزارة بإصدار الموافقة على ترخيص الشركات ذات المسؤولية المحدودة بدلاً عن الوزير تسهيلاً وتبسيطاً للإجراءات، كون المنهجية الجديدة تأخذ في اعتبارها مدى التطبيق الفعلي لمثل هذه القرارات والقوانين على أرض الواقع وليس فقط بمجرد صدورها.

وخلص التقرير إلى أن البيانات التجريبية لمؤشر الحصول على خدمة الكهرباء والتي تمت في ١٤٠ دولة من بينها اليمن تشير إلى أن خدمة توصيل الكهرباء إلى مخزن تجاري في اليمن يتطلب ٤ إجراءات وتأخذ من الوقت ٣٥ يوماً وتكلف ٤،٩٧٣٪ من نصيب الفرد من الدخل القومي. وهذه الأرقام تعتبر أقل من متوسط عدد الأيام لمنطقة الشرق الأوسط حيث تأخذ ٤ إجراءات ومتوسط أيام (٧٨ يوم).

الجدير بالذكر أن تقارير بيئة أداء الأعمال (DOING BUSINESS) التي تصدرها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة لمجموعة البنك الدولي تعد مظهراً من مظاهر قدرة الاقتصاديات الوطنية على الاندماج في الاقتصاد العالمي وقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، بحيث أصبحت معايير الأداء ومقاييس الإنجاز وبالذات في المجالات الاقتصادية والمالية والاستثمارية ذات طابع دولي ، وتتسم بالنمطية والمعيارية (Standardization)). ومنذ صدور أول تقرير دولي لأداء الأعمال في اكتوبر ٢٠٠٣ تزايدت أهمية تقارير بيئة الأعمال سنة بعد أخرى، بحيث ارتفع عدد الدول المشمولة في هذه التقارير من ١٣٣ دولة في التقرير الأول Doing Business ٢٠٠٤ إلى ١٨٣ دولة في التقرير الثامن Doing Business ٢٠١١ والصادر في مطلع شهر نوفمبر من العام الجاري ٢٠١٠.

وفي التقرير الحالي تم مؤقتا الاكتفاء بتسعة مؤشرات وذلك حتى يتم تطوير منهجية قياس مكونات مؤشر أنظمة وقوانين العمل (توظيف العاملين). وتتمثل التسعة المؤشرات الرئيسية في التقرير

بدء الأعمال والأنشطة واستخراج تراخيص البناء للأعمال بالإضافة إلى تسجيل الملكية والحصول على الائتمان وحماية المستثمرين ودفع الضرائب وكذلك التجارة عبر الحدودوتنفيذ العقود وتصفية الأعمال والأنشطة.

تقرير رسمي يدعو إلى تشجيع استثمارات القطاع الخاص في التعليم الفني واستحداث برامج وتخصصات ملبية لاحتياجات سوق العمل

كتب/محمد راجح

دعا تقرير رسمي حديث الى ضرورة العمل على وضع الخطط والبرامج اللازمة لرفع مستوى التعليم الفني والتدريب المهني واستحداث برامج وتخصصات ملبية لاحتياجات سوق العمل.

وأكد التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي أهمية تشجيع استثمارات القطاع الخاص بالتعليم الفني والتدريب المهني وتطوير البنية التحتية للمؤسسات التعليمية والتدريبية.

وطبقاً للتقرير فإن هناك العديد من التحديات التي تواجه التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن تتمثل في ضعف الطاقة الاستيعابية وتدني الارتباط بسوق العمل والنقص الحاد في التجهيزات وتغليب الدراسات النظرية على التطبيقية بالاضافة الى تدني الكفاءة الداخلية والخارجية وضعف المخصصات الاستثمارية وتدني استخدام المتاح منها.

وارتفع عدد مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني من ٥٥ مؤسسة الى ٨٢ مع نهاية العام٢٠١٠ م، وبالتالي زاد عدد الملتحقين بهذه المعاهد بمتوسط يزيد على٢ ٪.

وتهدف خطة التنمية الرابعة الى رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني والتدريب المهني وربط المناهج والبرامج التعليمية والتدريبية باحتياجات سوق العمل والعمل على رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني الى الضعف مع نهاية العام ٢٠١٥م، وكذا تحسين كفاءة ونوعية مؤسسات التعليم الفنية والتدريبية.

ويشير التقرير إلى أهمية تطوير البنية التحتية للمؤسسات التعليمية والتوسع في برامج التدريب المستمر وتطوير نظام الامتحانات بمايتفق والمناهج التعليمية والتدريبية ورفع قدرات المدرسين والمدربين مع تأمين فرص وظيفية جديدة لمواجهة التوسع وسد العجز، بالإضافة إلى تأسيس وتنفيذ مجالس الجودة والاعتماد الاكاديمي في الوزارة والمؤسسات التابعة لها واستكمال بناء نظام المعلومات الفنية والمهنية.

توقعات بنمو حجم التجارة العالمية بنسبة6.3 % عام2011 م

الثورة / متابعات

.. توقع تقرير نمو حجم التجارة العالمية بنسبة٦.٣ ٪ عام ٢٠١١م مقابل٩ ٪ عام٢٠١٠ م (وهو تناقض صارخ مع الهبوط الهائل بنسبة١١.٣ -٪ عام٢٠٠٩ م).

وانعكست الأزمة المالية العالمية بشكل كبير على قطاع التجارة الدولية، حيث أدى تباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة على نطاق كبير إلى انخفاض طلب تلك الاقتصاديات على المواد الأولية والنفط ، كما أن الركود الذي بدأ يعتري تلك الاقتصاديات أدى إلى انخفاض معدلات الاستهلاك حيث بلغ هذا الانخفاض في الولايات المتحدة حوالي٣.١ ٪ عام٢٠٠٨ م كان نصيب الانخفاض في الطلب على السلع المعمرة بمفردها حوالي١٤ ٪ ، وبذلك انخفض معدل نمو التجارة الدولية ليبلغ حوالي٢.٨ ٪ عام٢٠٠٨ م مقارنة بـ٧.٢ ٪ عام٢٠٠٧ م، وازداد تدهورا عام٢٠٠٩ م ليصل إلى١١.٣ -٪ ومن المتوقع أن تنمو التجارة الدولية بقوة خلال العام٢٠١٠ م بنسبة ٩٪، في ضوء توقعات ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

ونقلت وزارة التخطيط عن تقرير دولي أن الركود في قطاع التجارة الدولية يعد مؤشرا رئيسيا على عمق الأزمة المالية العالمية، ففي الدول المتقدمة انخفض معدل نمو الصادرات من٦.١ ٪ عام ٢٠٠٧م إلى١.٨ ٪ عام٢٠٠٨ م وحقق نموا سالبا خلال عام٢٠٠٩ م بحوالي١٢.٦ -٪ ويقدر أن تنمو صادرات الدول المتقدمة بنسبة تصل إلى٨.٢ ٪ عام٢٠١٠ م، في حين أن معدل نمو وارداتها انخفض من٤.٧ ٪ عام٢٠٠٧ م إلى٠.٥ ٪ عام٢٠٠٨ م ليحقق نموا سالبا عام٢٠٠٩ م بحوالي١٢.٩ ٪ ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٧.٢٪ عام٢٠١٠ م.

أما الدول النامية والاقتصاديات الناشئة ، فقد انخفض معدل نمو صادراتها من٩.٥ ٪ عام٢٠٠٧ م إلى٤.٥ ٪ عام٢٠٠٨ م وحقق نموا سالبا خلال العام٢٠٠٩ م بنسبة٨.٥ ٪ ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى١٠.٥٪ عام٢٠١٠ م، كما تراجع معدل نمو وارداتها من١٤ ٪ عام٢٠٠٧ م إلى٨.٦ ٪ عام٢٠٠٨ م ليحقق نمواً سالبا بلغ حوالي٨.٣ ٪ عام٢٠٠٩ م ويتوقع أن يرتفع بقوة عام٢٠١٠ م ليصل إلى١٢.٥ ٪.

خبراء يدعون للاهتمام بقطاع المعادن وتنمية الصناعات الاستخراجية

كتب/محمد راجح

دعا اقتصاديون إلى ضرورة استغلال الإمكانيات الهائلة لقطاع المعادن وتنمية الصناعات الاستخراجية للدور الذي يمكن ان تلعبه في التنمية الاقتصادية، مؤكدين أهمية الثروات الطبيعية والاستخراجية التي تمتلكها بلادناوالتي التركيز على تنميتها بشكل امثل وجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية لاستغلال الفرص الاستثمارية التي يتمتع بها هذا القطاع الواعد.

وتمتلك اليمن ثروة معدنية متنوعة ومتعددة وفرصاً استثمارية مغرية في هذا المجال الذي يحتاج للمزيد من الدعم والاهتمام الحكومي، وكذا تشجيع وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية لاستغلاله بشكل اقتصادي وتنموي أمثل.

ويتطلب قطاع الصناعات الاستخراجية تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية والخدمية وإيجاد مصادر تمويل متنوعة لاستغلال واستثمار هذه الثروة الواعدة.

ويتمثل المدخل الأساسي لتنمية هذا القطاع في التأكد من وجود الاحتياطيات المناسبة من الخامات المعدنية واقتصاديات الانتفاع منها.

وتهدف استراتيجية قطاع الثروة المعدنية إلى تعزيز تنمية واستغلال الثروات المعدنية وتحقيق عوائد مناسبة للاقتصاد الوطني من الأنشطة التعدينية والمساهمة في التخفيف من الفقر والبطالة.

ويحتاج هذا القطاع لإيجاد مشاريع حيوية في مجال البنية التحتية مثل إنشاء سكك حديدية وموانئ خاصة بالصناعات التعدينية لأهمية النقل في نجاح المشاريع الاستثمارية في هذا الجانب، ولكون مسألة النقل من أهم العوامل المؤثرة على تطوير واستثمار الموارد المعدنية ولأهميتها كوسائل ضرورية لنقل الخامات من مناطق وجودها إلى نقاط التصنيع والإنتاج والأسواق الاستهلاكية..

بالإضافة إلى إنشاء مناطق صناعية والدور الذي يمكن أن تقوم به في نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة ورفع مهارات العاملين بهذه الصناعة وتوفير أحدث الأساليب الإنتاجية والتسويقية لتحقيق الاستغلال الاقتصادي المناسب ورفع القيمة المضافة.

ونفذت هيئة المساحة الجيولوجية مشروعاً هاماً في هذا الخصوص يتمثل في تطوير الصناعات التعدينية في اليمن وكمرحلة أولى في نطاق محافظات الجوف ومارب وشبوة، وأوصت الهيئة بضرورة إنشاء خط سكة حديد لربط مواقع الثروات المعدنية في ذلك النطاق الذي يتميز بتواجد العديد من الموارد المعدنية.

وشهد قطاع الصناعات الاستخراجية خلال الخمس السنوات الماضية تطورات ملموسة على صعيد البناء المؤسسي والنشاط الاستثماري ويعد إصدار القانون الجديد للمناجم والمحاجر من أهم التطورات التي أحدثت نقلة نوعية في هذا القطاع الحيوي، حيث يسمح القانون الجديد بإسهام القطاع الخاص في الاستثمارات بمجال التعدين والتنقيب والاستكشافات وتحديد نماذج التعدين المختلفة.

وطبقاً لتقرير رسمي صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي فقد حقق قطاع الصناعات الاستخراجية نمواً بمتوسط سنوي بلغ٦.٢ ٪.

وتهدف الخطة الخمسية التنموية الرابعة إلى تحقيق نمو في القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية عدا النفط والغاز بمعدل سنوي يصل إلى ما يقرب من٧.٨ ٪.

ويعاني هذا القطاع الواعد العديد من التحديات أهمها عدم ملاءمة الأطر التشريعية والقانونية لتنظيم عمل القطاع وتعدد الجهات المصدرة لتراخيص مزاولة النشاط والوضع الأمني وعدم وضوح حقوق ملكية الأراضي وكذا ضعف البُنى التحتية، بالإضافة إلى استخدام الوسائل القديمة في استخراج الخامات وندرة القوى العاملة الماهرة في هذا القطاع.

وتتضمن خطة التنمية الرابعة العديد من السياسات والبرامج التي سيتم تنفيذها ومن أهمها استكمال البناء التشريعي والمؤسسي لقطاع الثروة المعدنية وبناء قدرات العمالة الوطنية في الجهات المعنية بهذا القطاع إلى جانب تطوير المعرفة الجيولوجية والتقنية والاقتصادية حول الثروة المعدنية وفرص استثمارها وإنشاء قاعدة للمعلومات والبيانات الجيولوجية.. بالإضافة إلى دراسة المخاطر الجيولوجية والبيئية وتخفيف آثارها وإقامة البنية الأساسية اللازمة لاستغلال الثروات المعدنية وخاصة في المناطق الواعدة وتشجيع القطاع الخاص لاستغلال الفرص المتاحة في قطاع التعدين.

ويُعتبر قطاع الثروة المعدنية والصناعات الاستخراجية من أهم القطاعات الواعدة، حيث تظهر الدراسات الجيولوجية توفُّر العديد من المعادن والخامات الطبيعية المختلفة والتي ما زال أغلبها مدفوناً في باطن الأرض ولم يتم وضعه موضع الاستغلال لارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض العائدات في مواقع وجود هذه الخامات نتيجة للعديد من المقومات القائمة في هذا الخصوص.

ويحتاج هذا القطاع لإيجاد مشاريع حيوية في مجال البنية التحتية مثل إنشاء سكك حديدية وموانئ خاصة بالصناعات التعدينية لأهمية النقل في نجاح المشاريع الاستثمارية في هذا الجانب، ولكون مسألة النقل من أهم العوامل المؤثرة على تطوير واستثمار الموارد المعدنية ولأهميتها كوسائل ضرورية لنقل الخامات من مناطق وجودها إلى نقاط التصنيع والإنتاج والأسواق الاستهلاكية..

بالإضافة إلى إنشاء مناطق صناعية والدور الذي يمكن أن تقوم به في نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة ورفع مهارات العاملين بهذه الصناعة وتوفير أحدث الأساليب الإنتاجية والتسويقية لتحقيق الاستغلال الاقتصادي المناسب ورفع القيمة المضافة.

ونفذت هيئة المساحة الجيولوجية مشروعاً هاماً في هذا الخصوص يتمثل في تطوير الصناعات التعدينية في اليمن وكمرحلة أولى في نطاق محافظات الجوف ومارب وشبوة، وأوصت الهيئة بضرورة إنشاء خط سكة حديد لربط مواقع الثروات المعدنية في ذلك النطاق الذي يتميز بتواجد العديد من الموارد المعدنية.

تحديات تواجه تنمية الموارد البشرية

خاص / الثورة

.. أكد وثيقة رسمية أن تنمية الموارد البشرية تواجه تحديات عديدة تسهم في ضعف ومحدودية الاستفادة من رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث ما تزال نسبة الأمية بين السكان مرتفعة وتصل إلى٤٥.٣ ٪ من السكان البالغين، إضافة إلى محدودية المؤسسات التعليمية وتدني معدلات الالتحاق بالتعليم العام والتي لم تتجاوز٦٩.٨ ٪ من إجمالي السكان في سن التعليم ، فضلا عن ارتفاع معدلات التسرب من التعليم العام والتي تصل إلى٧ ٪ جراء تدني مستويات الدخل لشريحة واسعة من المجتمع ما أدى إلى انتشار عمالة الأطفال واستمرار التسرب من التعليم ، كما يعاني النظام التعليمي من تزايد الفجوات التعليمية بين الذكور والإناث وبين الحضر والريف، وانخفاض جودة التعليم وتدني مستوى مخرجاته وعدم ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل .

وبينت الخطة الخمسية الرابعة أن قطاع التعليم يعاني من عدم كفاية الموارد المالية لتأمين متطلبات التعليم ، وتدني مستوى تأهيل وتدريب المدرسين وتخلف الأساليب والوسائل التعليمية.

من جانب آخر يواجه قطاع الصحة تحديات وصعوبات جمة، أبرزها محدودية الخدمات الصحية عن الوفاء بالاحتياجات المتنامية للسكان، حيث لا تتجاوز نسبة التغطية الصحية للسكان٦٧ ٪ من إجمالي السكان ولا تزال اليمن في مصاف الدول التي تعاني كثيراً من المشاكل والأمراض الصحية، كما يعاني القطاع الصحي من نقص الكوادر الصحية المؤهلة والتجهيزات الطبية اللازمة وبواقع طبيب لكل ٦٠٠٠ نسمة من السكان تقريباً وتدني جودة الخدمات الوقائية والتشخيصية والعلاجية في معظم المرافق الصحية ، أضف إلى ذلك انتشار سوء التغذية في أوساط السكان ٣٤ ٪، وارتفاع وفيات الأمهات ووفيات الأطفال دون الخامسة ، وانتشار الأمراض المعدية والسارية. الأمر الذي ينعكس في تدني الإنتاجية الكلية للاقتصاد وتدني مستويات الدخل والاستهلاك والادخار وتدني فرص النمو الاقتصادي الكلي واتساع ظاهرة الفقر،

توقعات بتحقيق عجز في ميزان التحويلات العام الجاري

خاص / الثورة

.. توقع تقرير حكومي أن يحقق ميزان التحويلات عجزا طفيفا خلال العام الجاري٢٠١١ م .

وشهد ميزان التحويلات فائضا متصاعدا خلال الفترة-٢٠٠٦ ٢٠٠٨م محققا بذلك معدل نمو سنويا متوسطا بلغ حوالي ٢٨,٣٪ إلا أن الفائض تراجع عام ٢٠٠٩ نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية . ويتوقع أن يحقق الميزان فائضاً كبيراً خلال عام٢٠١٠ م نتيجة لتحسن وضع العديد من الدول المستقبلة للمغتربين اليمنيين وتعافيها من آثار الأزمة المالية وبالذات دول مجلس التعاون الخليجي التي تستوعب أكثر من٩٠ ٪ من المغتربين اليمنيين بالخارج ، وبناء عليه سيحقق ميزان التحويلات الجارية فائضا بمقدار ٣٣١.٣ مليار ريال في المتوسط خلال سنوات الخطة، وهو ما يمثل٥.٧ ٪ كمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي.

إعلان